مناظرة حول التعليم

توصيات اللجنة الثامنة
حول التعريب والتوحيد

انعقدت خلال السنة الدراسية (1964ـ1965) في غابة المعمورة بالرباط مناظرة للتعليم باشراف جلالة الملك الحسن الثاني ، ورئاسة وزير التربية الوطنية المغربية وقد شكلت خلال هذه المناظرة عدة لجان منها اللجنة الثامنة المكلفة بدرس مشكل التعريب والتوحيد، وقد قدم السيد مدير المركز الوطني المغربي للتعريب والامين العام للمكتب الدائم للتعريب ـ تقريرا لوجهات النظر بين المسؤولين والمتناظرين ـ تصميما صادقت عليه اللجنة ، ثم الجمع العام هذا نصه :

المبادئ والاهداف :

1) حيث ان الدستور المغربي ينص على أن العربية هي لغة البلاد وأن مفهوم ذلك هو ان العربية لغة تلقين التعليم والادارة وجميع مرافق المجتمع .

2) حيث ان السيد وزير التربية الوطنية قد أكد في خطابه الافتتاحي للمناظرة امكانية تعريب السلك الابتدائي من الآن .

3) حيث ان تقرير خبراء الوزارة في المجلس الاعلى للتربية عام 1963 بناء على احصائيات دقيقة يوافق على تصميم تدريجي للتعليم لا يتعدى مدة محدودة .

4) حيث ان الكتب المدرسية ووسائل الايضاح المعربة سيسهر على اعدادها المركز الوطني للتعريب بتعاون مع القسم التربوي للوزارة بشرط امداد المركز المذكور بالوسائل المادية والمعنوية الكافية

5) وحيث ان التعريب يضمن المغربة وتوفير قسط مهم في ميزانية الدولة حسبما في تصميم اللجنة الفنية للمجلس الاعلى للتربية لسنة 1963 . فان اللجنة تؤكد ان من واجب الدولة ان تشرع في تعريب تدريجي ابتداء من اكتوبر 1964 ضمن تصميم عشاري لا تزيد مدته على عشرة أعوام بحيث يتم تعريب السلك الابتدائي في ثلاث سنوات (1964ـ1967) .

والسلك الثانوي في سبع سنوات (1967ـ1974) اذا اعتبرنا امكانية تقوية الدراسة في هذا السلك بسنة اضافية .

وسائل التطبيق :

1) العربية تلقن اجباريا لكل موظف بحيث تجمد ترقيته اذا كان في السلك الاداري الا اذا اتقن العربية ولا يقبل الموظف الجديد لا اذا حصل على هذا الشرط .

2) العربية تلقن اجباريا لكل طالب مسجل في المعاهد والكليات التي ما زالت تدرس باللغة الاجنبية ولا يقبل الا اذا كان حاصلا على معلومات كافية في اللغة القومية تضمن نهج سياسة التحويل ضمن التصميم العشاري ويشمل هذا حتى المغاربة الذين يدرسون في الجامعات الاوربية .

أما مدارس البعثات الاجنبية فان استمرار وجودها مشروط بخضوعها لبرامج الدولة في تدريس الحصة الكافية من العربية وباقي المقومات المغربية .

3) اعتبار اللغة الفرنسية منذ القسم الابتدائي الثاني موقتا مجرد لغة ثانية لا لغة تلقين ويجب أن يلقن التلاميذ في فترة محدودة حصة كافية من الفرنسية تضمن امكانية فهمهم للدروس التقنية بالفرنسية في الثانوي ريثما يتم تعريبها نهائيا داخل مدة التصميم .

ونعتبر أن ادراج لغتين اجنبيتين فى أسلاك التعليم كاف لتمكين المغرب من القيام برسالته كاملة فى المحفل الدولى .

4) ضمان تكوين أساتذة الثانوى المعربين فى ظرف ثلاث السنوات المقبلة لكفالة الاستمرار فى تعريب السلك الثانوى ويتعزز هذا الاعداد بتحويل الاطر المغربية التى لا تعرف سوى اللغة الاجنبية واسترجاع الاختصاصيين فى العلوم الطبيعية العاملين فى الوزارات الاخرى مع رفع الاجور وضمان المستوى الاجتماعى اللائق بهيئة التعليم .

5) ضمان المستوى فى التعليم المعرّب باعداد للكتب الصالحة الوافية والوسائل التوضيحية التى يجب أن لا تقل في فحواها وقيمتها عما يرتكز عليه التعليم فى العالم وذلك لكفالة تكوين عام انسانى عالمى لدى المواطن المغربى فى جميع المراحل الدراسية .

أما تكوين أطر أساتذة السلك العالى فان النخبة المفكرة من المتخرجين منه يجب أن تشجع على مواصلة دراستها التخصصية على أساس تفلع سابق فى العربية .

ونلاحظ هنا أن انخفاض المستوى فى التعليم بالمغرب الآن راجع لاسباب مختلفة ومن أهم أسبابه الازدواجية المتعادلة بين اللغتين والتى لا تقرها التجربة البيداغوجية .

6) وبما انه لا يمكن أن نفصل قطاع التعليم عن قطاع الادارة نظرا لضرورة التجاوب بينهما على الصعيد الوطنى فاننا نوصى بالعمل على وضع خطة محكمة لتحويل الاطر الادارية التى تلقنت دراستها بالفرنسية بالطريقة الآتية :

أ ـ تلقين دروس استثنائية كافية فى اللغة العربية كلغة لكل الموظفين دون التفكير فى المصطلحات العلمية أو الادارية وذلك فى مرحلة أولى .

ب ـ وفى مرحلة ثانية نعمل على الاستفادة من المعاجم الادارية والتقنية التى يعدها المركز الوطنى للتعريب بتعاون مع المكتب الدائم للتعريب فى العالم العربى للقطاع الادارى العام وللقطاعات الفنية فى كل وزارة وقد أنجز لحد الآن قسط مهم من هذا الجهاز اللغوى .

7 تحضير المصطلحات العلمية والفنية الضرورية للسلكين الابتدائى والثانوى .

8) العمل على خلق البيئة الصالحة لتنمية الثقافة العربية وتشجيع استعمال اللغة العربية استعمالا يضمن لها الاشعاع والنهوض .

9) ينبغى تكوين لجنة فنية دائمة تسهر على التعريب وتواكبه فى مختلف مراحل التطبيق .

ب ـ التوحيد :

بما ان وحدة التفكير والعقيدة تكتسى صبغة ذات أهمية بالغة فى وحدة كيان الامة .

وحيث ان وحدة التفكير تقتضى وحدة التكوين الثقافى بالنسبة للمجتمع الواحد .

وحيث اننا أمة اسلامية عربية تمتاز بتمسكها بمقوماتها الاخلاقية والدينية والثقافية .

وحيث اننا أمة تعيش فى القرن العشرين تريد مواكبة الامم الراقية فى جميع الميادين وخصوصا التقنية والصناعية .

وحيث ان هاته الوحدة لا يمكن تحقيقها الا بتوحيد التعليم فى مناهجه وكتبه ولغته ووسائله واهدافه .

فان اللجنة توصى :

1) بخلق المدرسة المغربية الموحدة بدلا من انواع التعليم الموجودة حاليا مع توحيد المناهج فى الطور الابتدائى والسلك الاول من الثانوى بان يكون التوحيد فى الابتدائى كاملا فى جميع مظاهره ووسائله وفى السلك الثانوى الاول توحيدا فى المادة لا فى الكم . بحيث يتوفر الحفاظ على كيان الاتجاهين واكتمال شخصية المتخرجين فى القطاعين معا مع شىء من التساهل فى قبول الطلاب فى التعليم الاصلى من حيث السن .

وبناء على ذلك توضع المناهج الموحدة لكل فن من فنون المعرفة التى يقتضيها ذلك الطور مع الجمع بين متانة القواعد والمناهج التطبيقية لاعداد الطالب المقتدر المتهيء لهضم المعلومات فى طور التخصص .

2) بتكوين الاطارات التكوين الموحد الكافى لتطبيق المناهج على الوجه الاكمل .

3) باعداد الكتاب المدرسى المغربى روحا ومادة فى جميع الفنون ولجميع اطوار التعليم وباعداد جميع وسائل الايضاح من الواح وخرائط ومختبرات .

4) بالتسوية بين جميع الطلبة وحاملى الشهادات فى سائر شعب التعليم ماديا وادبيا وضمان تكافؤ الفرص للجميع .

5) بمغربة المدارس الاسرائيلية مغربة تضمن التلقين باللغة الرسمية للبلاد باستثناء المناهج الدينية .